الإعلام العربي والسياسة الأميركية: إعادة تنظيم الديبلوماسية العلنية
بقلم مروان م. كريدي؛ مركز ستانلي للدراسات؛ كانون الثاني ٢٠٠٨

توصيات

تحويل إطار عمل الإرتباط العالمي

- تجنب الخطاب الإستقطابي والإندفاعات الأحادية للـ " الحرب على الإرهاب". إعادة الإستثمار في المبادرات والمؤسسات المتعددة الأطراف.
- الإنكباب على التأثيرالإجتماعي- الإقتصادي للعولمة على المجتمعات العربية ومفهوم العولمة في الرأي العام العربي.
- نسيان ما يتعلق بالتصنيف الأميركي والتركيز على تفسير السياسات الأميركية. إن التصنيف يتطلب تطابقاً وإنسجاماً يستحيل تحقيقه في السياسة الخارجية الأميركية.
- الإعتماد على إعلام " السحب" الذي يجعل المحتوى متوفراً وذلك لأجل حوار واسع وعميق؛ التخلي عن إعلام " الدفع" المشابه للبروباغندا.

تعديل هيكلية الديبلوماسية العامة الأميركية

- إنشاء مكتب متخصص لتنسيق ومراقبة جهود الديبلوماسية العامة، الذي يجب أن يكون رئيسه مستشاراً خاصاً للرئيس مركزه في البيت الأبيض.
- تكثيف التدريب اللغوي وتأسيس " هيكلية حوافز".
- جعل الديبلوماسيين المهنيين مسؤولين عن الديبلوماسية العامة الأميركية. إشراك وضم القطاع الخاص، دون وضعه في موقع القيادة.
- التركيز على الإرتباط التكتيكي ضمن رؤية إستراتيجية واسعة تشدد على المكاسب الطويلة الأمد والقابلة للإستمرار على حساب النتائج المرغوبة القصيرة الأمد.

توصيات لأنشطة معينة

- إعادة التأكيد على الإلتزام الأميركي بمعاهدة جنيف؛ إغلاق معتقل خليج غوانتانامو وإطلاق حملة تتحمل المسؤولية عن سوء المعاملة القاسية للسجناء.
- مضاعفة تمويل برنامج " فولبرايت" من والى البلدان الناطقة بالعربية في مجالات الإتصالات، الصحافة، والدراسات الإعلامية الى ثلاثة أضعاف.
- مضاعفة التمويل الكامل وإعادة التركيز على الديبلوماسية العامة بإتجاه تبادل دعائي في الإتجاهين وبعيداً عن دعاية الإتجاه الواحد.

مقدمة

خلال العقد الماضي وخصوصاً عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أكد عدد من الإستطلاعات وعمليات المسح عل أن صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد تدهورت بشكل ثابت. وبعد غزو العراق، وجد مسح أجراه مركز Pew Charitable Trusts في العام ٢٠٠٣ بأن " القاعدة في معظم العالم الإسلامي قد فرغت من الدعم لأميركا". ووجد إستطلاع لمؤسسة "الزغبي إنترناشيونال" مفوضةً من قبل "المعهد العربي – الأميركي"، نُشر في كانون أول ٢٠٠٦، بأن المتجاوبين مع الإستطلاع في ٥ بلدان عربية كان لديهم آراء عن الولايات المتحدة أسوأ من تلك التي كانت لديهم قبل عام، ٦٢% في العربية السعودية، ٧٢% في مصر، ٥٧% في المغرب، ٧٦% في الأردن% و٤٧% في لبنان، مقارنة مع ، وعلى التوالي، بـ ٩%، ٤%، ١%، ١%، و ١٠% من المتجاوبين مع الإستطلاع في نفس البلدان الذين كان لديهم آراء أفضل عن الولايات المتحدة قبل عام. أما مؤخراً، فقد وجد تقرير حزيران ٢٠٠٧ لمؤسسة Pew بأن صورة الولايات المتحدة لا تزال دون قرار في معظم البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا".

إن هذه الصورة السلبية على الدوام تشكل تحدياً مرعباً وعظيماً لقدرة الولايات المتحدة على الإرتباط بالمنطقة العربية، ما يلقي غمامة من الشك حول المبادرات السياسية، الإقتصادية والثقافية الأميركية. فعلى إمتداد العالم العربي، يُشتبه بدوافع صناع السياسة الأميركيين الخفية ومعاييرهم المزدوجة. أما الأمر المقلق بشكل خاص فهي حقيقة سحب مجموعات إرهابية كالقاعدة،و بمهارة وإتقان، العداء بإتجاه الولايات المتحدة، في جهودها البروباغاندية. ولا يزال السؤال المطروح من قبل ديبلوماسي قديم هو ريتشارد آرميتاج، حول كفاءة وسائل إتصالات أسامة بن لادن بعد ٦ أسابيع من هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ينتاب صناع السياسة: : كيف يمكن لرجل يعيش في كهف من التواصل خارجاً مع مجتمع الإتصالات القيادي للعالم؟" إن الجواب على هذا السؤال ومعالجة الوضع الذي يعكسه يعتبر حيوياً بالنسبة للمصالح الأميركية. ومع ذلك ، وكما وضع الأمر مؤخراً "مركز لجنة الدراسات الإستراتيجية والدولية حول القوة الذكية"، " لقد ناضلت الإدارات الأميركية الأخيرة لجعل الديبلوماسية العامة صحيحة".

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حاولت مهمات، تقارير، وتقييمات فهم السياق الإعلامي العربي، تشخيص أزمة صورة أميركا، وإصدار توصيات حول كيفية معالجة وتصحيح التدهور الحاصل لوضع " القلوب والعقول". وتتضمن الأمور التالية:

- " تقرير قوة مهمة هيئة العلوم الدفاعية حول إذاعة معلومات مدبرة" (٢٠٠١)، الصادر عن مكتب السكرتير المساعد في وزارة الدفاع لجمع المعلومات، التكنولوجيا والشؤون اللوجستية.
- " بناء الديبلوماسية العامة الأميركية من خلال هيكلية مقوَّمة وموارد إضافية" (٢٠٠٢)، الصادر عن مركز دراسة الرئاسة.
- " كيفية تجديد نشاط الديبلوماسية العامة الأميركية" (٢٠٠٣)، الصادر عن هيريتاج فاونديشن.
- " عامل الشباب: الديموغرافيات الجديدة للشرق الأوسط، وتعقيداتها بالنسبة للسياسة الأميركية" (٢٠٠٣)، الصادر عن معهد بروكينغز.
- " العثور على صوت أميركا: إستراتيجية لإعادة تنشيط الديبلوماسية العامة الأميركية" (٢٠٠٣)، برعاية مجلس العلاقات الخارجية.
- " الإعلام العربي: أدوات للحكومات، أدوات للناس" (٢٠٠٥)، الصادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام.
- "الإعلام المفتوح وتحويل المجتمعات في الشرق الأوسط: تحديات سياسة الأمن الأميركي" (٢٠٠٦)، الصادر عن ستانلي فاونديشن.
- "الديبلوماسية العامة الأميركية: إفتقار جهود وزارة الخارجية الى ربط الجمهور المسلم بعناصر إتصالات معينة ومواجهتها لتحديات بارزة" (GAO-06-762، أيار ٢٠٠٦)، الصادر عن مكتب المحاسبة الحكومي.
- " البث الإذاعي أوالتلفزيوني الدولي الأميركي: بالإمكان تحسين إدارة أجهزة بث الشرق الأوسط GAO,06-762 ، آب ٢٠٠٦)، الصادر أيضاً عن مكتب المحاسبة الحكومي.
- " أميركا الأكثر ذكاءً وأمناً" (٢٠٠٧)، الصادر عن مركز لجنة الدراسات الدولية والإستراتيجية حول القوة الذكية.

وعلى الرغم أن معظم هذه التقارير تقدم توصيات مفيدة، فإن جهود الديبلوماسية العامة نحو العالم العربي تعيقها تحديات عديدة. وتتضمن هذه التحديات: الإفتقار الى وعي تاريخ البث الدولي للعالم العربي؛ الإفتقار لمعرفة الإعلام العربي الحالي وبيئة الإتصالات؛ مقاربة تركز على " تصنيف" الولايات المتحدة والعثور على وسائل للحصول على "قلوب وعقول" العرب؛ الإفتقار لفهم ما يمكن، وما لا يمكن، لوسائل الإتصالات أن تحققه؛ وعدم الإستعداد للإنكباب على الفجوة بين الخطاب الأميركي والعمل الأميركي، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل بعض الخطوات الأساسية والبديهية التي بإمكانها البدء بترميم الموقف الأميركي في المنطقة.

ولأنها تمتلك إحدى أكثر القطاعات الإعلامية المعقدة والديناميكية في العالم، فإن المنطقة الناطقة بالعربية ستستمر بتشكيل تحدٍ كبيرٍ للسياسة الأميركية والديبلوماسية العامة. وفي كل الأحوال، إن العمل على صياغة سياسات أكثر ذكاء، تعلم دروس تاريخية، فهم المشهد الإعلامي العربي المعقد، ملاحظة تأثير العولمة والتجارب العربية لذلك التأثير، الإعتراف بحدود " التصنيف" كعنوان مطبق على بلد قوي وبارز للعيان عالمياً كالولايات المتحدة، كما أن إشراك شركاء ومؤسسات في تعددية جديدة سيكون بمثابة خطوات ممتازة للتحرك قدماً. وليكون لديها فرصة بالنجاح ، فإن على هذه الأنشطة أن تأخذ في حسابها عوامل تاريخية تشكل شكل وصفات عربية لرسائل أميركية.

درسان تاريخيان

يساهم درسان تاريخيان في الخلفية العدائية بما يتعلق بعمليات البث الأميركي. فمنذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية والعرب يُمطرون بوابل بث البروباغندا الدولية من دول عربية أخرى، إلمانيا النازية، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، والإتحاد السوفياتي. وفي ذروة الحرب الباردة، كانت العربية فقط هي اللغة الثانية بعد الإنكليزية كلغة بث دولي. هذا التعرض الطويل يجعل المستمعين والمشاهدين متشككين حيال محاولات حكومات أجنبية فرض تأثيرها وآرائها. ويشعر المشاهدون العرب اليوم بأنهم مطاردين من قبل إعلام البلدان الخارجية. فبالإضافة الى محطة "الحرة" التابعة للولايات المتحدة هناك محطة "العالم" الإيرانية، روسيا اليوم الروسية، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، الإذاعة العربية التابعة لدوتشيه ويلي الإلمانية، والإذاعات العربية لفرنسا. وبالنتيجة، تكافح محطات البث والإرسال العربية- الأميركية في ميدان المنافسة فيه شديدة بمستويات عالية من قلة الإهتمام.

إن التعلم من التاريخ أمر مهم، إلا أن تطبيق الدروس الخاطئة من التاريخ يقود الى سياسات مضللة. فتطبيق معايير بروباغندا حقبة الحرب الباردة، بشكل خاص، على الشرق الأوسط المعاصر لا طائل منه. ربما كانت محطات البث الأجنبية مفيدة عندما لم يكن هناك بدائل لمصادر إعلامية حكومية غير موثوقة في المناطق المستهدفة. فالناس الذين عاشوا خلف "الستار الحديدي" كانوا بمعظمهم عطشى للمعلومات. وكانت منشورات الـ samizdat المنزلية الصنع والمنشقة (النشر والتوزيع السريان للأدب الممنوع في الإتحاد السوفياتي السابق) الموزعة من شخص لآخر الخيارات الوحيدة غالباً للتوجه الرسمي الصادر من موسكو. وبالمقابل فإن العرب اليوم تتقاذفهم المعلومات من كل نوع، التي يتلقونها من خلال محطات إعلامية متنوعة. وبالنتيجة، أصبح العرب مستخدمين مميزين مرهفين،أكثر فأكثر، للإعلام.

ومع الزيادة المفرطة للإعلام العربي العاكس لطيف إيديولوجي واسع، تعطي المحطات الأجنبية إنطباعاً بأنها مشبوهة الدوافع، متكررة المحتوى، وذات لهجة واعظة. علاوة على ذلك، لم يشهد العالم العربي تغييراً منهجياً دراماتيكياً مثل إنهيار الإتحاد السوفياتي، ما سمح للولايات المتحدة بالتحرك بقوة ونشاط داخل النطاق السابق للنفوذ السوفياتي. وخلال التسعينات قدمت الـ USAID حوالي ١٧٥ مليون دولار في شكل مساعدات إعلامية لأوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق. وببعض الحسابات، هناك أكثر من ١٦٠٠ مذيع و ٣٠٠٠٠ صحافي قد إستفادوا من هذه المساعدات، وبالنتيجة، تم تأسيس بعض المحطات التلفزيونية التي يصل مجموع مشاهديها الى ٢٠٠ مليون مشاهد. وبالمقابل، لم يكن الإعلام العربي محفزاً كثيراً بالمساعدات الأميركية لكنه كان محفزاً أكثر بخليط التوترات الجيوبوليتكية الخاصة بالعالم العربي، البترو دولار، وقدوم التكنولوجيا، كالأقمار الصناعية. فبيئة الإتصالات في العالم العربي هي، وبشكل هائل، أكثر تعقيداً وتنافسية من المشهد الإعلامي ما بعد الإتحاد السوفياتي.

مشهد الإعلام العربي المتحدي

إختبر القطاع الإعلامي في العالم العربي، في العقدين الماضيين، نمواً إقليمياً كانت سرعته ونطاقه غير مسبوقين في العالم المعاصر. وسيطرت دول عربية في العام ١٩٩٠، عملياً، على كل أوجه الأنشطة الإعلامية التي تحدث ضمن

حدودها. وإمتلكت هذه الدول مراكز إنتاج وبث، كان لها القول الفصل حول ما بُث على الهواء، كما كان بإمكانها ،والى حد كبير، التأثير على ما تستمع اليه شعوبها وتشاهده. وقد إستخدمت أنظمة المحطات التلفزيونية الوطنية، دون إستثناء تقريباً، البث الأرضي (غير الفضائي) لغايات تعزيز التطوير الإجتماعي- الإقتصادي، الوحدة الوطنية، وبروباغندا النظام.

وبالمقابل، كان هناك، في العام ٢٠٠٧، بضع مئات من قنوات البث التلفزيونية للعالم العربي بكامله، معظمها محطات ذات ملكية خاصة رغم تأثرها بالحكومات. وتغزل هذه القنوات طيفاً إيديولوجياً واسعاً وتعكس أجندات سياسية، إقتصادية، ودينية متنافسة. فهي تقدم لمشاهديها الأخبار وبرامج الـ " توك شو" السياسية والإجتماعية، الإستعراضات المنوعة والموسيقية، المسلسلات الدرامية، تلفزيون الواقع، البرامج الرياضية الأميركية ، أوبرا الصابون الأميركية اللاتنية (حلقات تلفزيونية يومية تُعرض لربات البيوت تعالج متاعب الحياة اليومية)، أفلام هوليودية، وبرامج وثائقية أوروبية. وفي هذا المحيط المتغير بسرعة، فقد الإعلام الحكومي مشاهديه، هيبته وتأثيره ، وهو يكافح للبقاء على صلة عن طريق لعب المتلقف للإعلام الخاص. وتقدم هذه التطورات الإعلامية الإقليمية الجذرية بيئة إتصالات تنافسية للغاية بالنسبة للديبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي.

إن فهم العوامل التي أدت الى الإنفجار الإعلامي العربي هو شرط أولي لتواصل ناجح مع العالم العربي. فبعدما تحول المشاهدون والمستمعون العرب "ككل" الى محطات بث دولية كالـ BBC والـ CNN للحصول على المعلومات حول الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، أصبحت مسألة تأسيس محطات مساوية وناطقة باللغة العربية أولوية للطبقة السعودية الحاكمة الساعية لمد نفوذها السياسي والإقتصادي على المنطقة، وهي عملية بدأت بفورة شراء إعلامية في الثمانينات. وبالنتيجة، أطلق رجال أعمال سعوديين من ذوي العلاقات السياسية قنوات فضائية مختلفة من لندن وروما. وفي نفس الوقت، أطلقت الحكومة المصرية القناة الفضائية المصرية، وبشكل رئيسي، لأجل الجنود المصريين المتموضعين في الكويت في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ لمكافحة البروباغندا العراقية.

ومنذ ذلك الحين والحكومات العربية تسعى للتأثير على تطورات الإعلام العربي، بشكل غير مباشر في حالة السعوديين، وبشكل مباشر في حالة المصريين. فالنخبة السعودية تحتكر وتمتلك سيطرة كاملة تقريباً على معظم الإعلام المبثوث والمطبوع العربي، كما أن إعلام الدولة المصرية أو الموجه من قبلها لا يؤثر سوى على المصريين داخل وخارج مصر فقط. أما محطات البث السورية والأردنية المملوكة من قبل الحكومة فتقع ، روتينياً، في أدنى سلم نسب المشاهدين، في حين يتوجه المشاهدون السوريون والأردنيون الى قنوات خاصة مركزها بيروت، الدوحة، ودبي. أما نجاح محطة الجزيرة فعائد، جزئياً على الأقل، الى درجة الإنفصال عن الحكومة القطرية التي تحافظ عليها المحطة. (يبدو بأن هذا الأمر يتغير، حيث يبدو بأن التقارب الأخير بين قطر والعربية السعودية قد قيد تغطية محطة الجزيرة للشؤون السعودية.) ورغم العوامل المعقدة العديدة، فإن الدرس واضح. " إن الملكية الحكومية أو الإنخراط المباشر في البث الإذاعي أو التلفزيوني يبعد المشاهدين"، وهي رسالة على المزاولين لمهنة الديبلوماسية العامة في واشنطن سماعها بشكل عال وواضح.

كما يجب أخذ التركيبة المعقدة تماماً للبيئة الإعلامية العربية بالحساب أيضاً. فبالرغم أن الجزيرة هي القناة الفضائية العربية الأكثر تميزاً وإقلاقاً ، فإن هناك أكثر من ٣٠٠ قناة فضائية تبث باللغة العربية للجماهير الموجودة ما بين المغرب والعراق، بالإضافة الى توزيع كابل عالمي لبعض القنوات. ومن بين هذه القنوات هناك بعض الوسائل المؤثرة، بما فيها الجزيرة في قطر؛ محطتي الـ MBC والعربية السعوديتي الملكية ومركزهما الإمارات العربية؛ تلفزيوني أبو ظبي ودبي في الإمارات العربية؛ محطة الحياة- LBC اللبنانية- السعودية الملكية اللبنانية المركز؛ ومحطة المنار التابعة لحزب الله واللبنانية المركز. بالإضافة الى ذلك هناك عدد من القنوات المتخصصة في الأعمال (CNBC العربية، العقارية، والإقتصادية)، وقضايا المرأة (تلفزيون "هي")، القضايا الدينية (الرسالة، مجد، إقرأ)، الموسيقى (روتانا، ميوزيك بلاس، ميلودي)، بالإضافة الى قنوات فضائية تابعة للدولة. ومن المهم الإشارة الى أن القطاع الإعلامي لا يزال في حالة تدفق، مع مجيئ لاعبين جدد الى المشهد الإعلامي على أساس شهري كل شهر. (إذ تم إعادة إطلاق صحيفة "العرب" في تشرين الثاني ٢٠٠٧ في قطر مع خطط لتوزيعها على القراء العرب، كما من المتوقع أن يطلق تلفزيون المستقبل المملوك للحريري شبكة أخبار فضائية من بيروت). وفي كل الأحوال هناك إشارات لا يمكن الخطأ بشأنها عن توجه نحو الإندماج، مع عملية دمج الـ LBC الفضائية وروتانا في صيف ٢٠٠٧، الحقيقة بأن هناك عدد من القنوات التي أعادت هيكلة ذاتها كشبكات متعددة القاعدة مثل شبكة الجزيرة (الجزيرة، الجزيرة الإنكليزية، قناة الجزيرة للأطفال، الجزيرة

مباشر، الجزيرة الرياضية، الجزيرة الوثائقية)، ومجموعة الـ MBC (العربية، MBC 1، MBC 2، MBC 3، و MBC 4). أما هذه القنوات فليست متساوية النجاح، بل أن قلة منها تستقطب عدداً ضخماً من المشاهدين.

فما هي البرامج التي تجتذب المشاهدين العرب بأعداد كبيرة؟ هناك عوامل عدة بإمكانها تفسير الإستقطاب الجماهيري والإحتفاظ به، إلا أن البرامج التلفزيونية العربية الأكثر شعبية كانت تلك التي تحمل السمات والمميزات التالية: التي تحمل ١- صدى تاريخي أو سياسي، ٢- روايات الحركية الإجتماعية، ٣-السمات التفاعلية. وإذا أخذنا بالإعتبار السنوات الثلاث أو الأربع الماضية فإننا نرى بأن برامج الـ " توك – شو"، تلفزيون الواقع، والمسلسلات الدرامية ذات المواضيع التاريخية والسياسية قد نالت نسب مشاهدة خارقة. وخلال شهر رمضان ، الشهر الأهم في السنة بالنسبة للصناعة الإعلامية العربية والمعادِلة " في التلفزيون الأميركي، "للإكتساحات"، تجتذب المسلسلات الدرامية العدد الأكبر من المشاهدين. وقد سيطر برنامجان على نسب المشاهدين والمناقشات هذا العام. الأول، مسلسل الملك فاروق، الذي يستعيد مرحلة هامة من التاريخ المصري قادت الى صعود جمال عبد الناصر. والثاني، مسلسل باب الحارة ، وهو عبارة عن نظرة نوستالجية للحياة الإجتماعية في المجتمع الدمشقي، مقدماً رؤية قوية لحياة أبسط وأكثر معنى ومركزية محلياً. كما كان هناك بضعة برامج ضاربة أخرى في مناسبات أشهر رمضان الأخيرة أعقبت برامج عن صنع الإرهابيين من معسكرات أفغانستان الى شوارع العواصم العربية، أو قامت بإستكشاف جاذبية الأفكار الدينية بالنسبة لشرائح الشباب العربي. ويظهر تلفزيون الواقع، مثل " ستار أكاديمي" و"سوبر ستار"، شعبيته بشكل هائل، لأن هذه البرامج، تحديداً، تبدأ مرحلة منافسات تتقرر نتائجها بتفاعل المشاهدين المصوتين لمتبارين ينتقلون من المجهولية الى النجومية بغضون بضعة أشهر. كما أن الديناميكية والتفاعل في برامج الـ "توك- شو" الشرسة تجتذب المشاهدين أيضاً، خاصة عندما يكون هؤلاء قادرين على الإتصال والتعبير عن آرائهم. فالصدى التاريخي، التحركية الإجتماعية، والإمكانية الموجودة أمام المشاهدين للتفاعل مع محتوى البرامج (دون أن نذكر الأزياء الكاشفة لمضيفي وضيوف البرنامج المغريين) هي المؤشرات الأساسية للشعبية.

إن مسألة فهم تعقيدات البيئة الإعلامية العربية يحتم الإنتقال الى ما وراء السؤال عما إذا كانت وسيلة التحرير الإعلامية العربية هي " معادية لأميركا" أو " موالية لأميركا". إذ من الواضح حتى بالنسبة الى المراقب العادي بأن محطتي العربية والحياة -LBC هما أكثر صداقة مع الولايات المتحدة من الجزيرة. أما بما يتخطى هذه الفروقات الواضحة، على كل حال، فإن تعقيدات المشهد الإعلامي العربي يجعل مسألة التمييز الثنائي (موال/ معاد) سطحية وغير مفيدة. ورغم أن بعض المؤسسات تعرض تحيزاً هو مع أوضد السياسة الأميركية، فإن عدداً من القنوات تقدم حزمة أكثر تناقضاً وإزدواجية. فبعض الوسائل الإعلامية العربية تخلق أوضاعاً محيرة لأنها تؤيد بعض الأهداف الأميركية المعلنة، حتى ولو كان ذلك بشكل غير مباشر، في الوقت الذي تعارض فيه أخرى، مباشرة أحياناً. خذ مثلاً قناة الـ New TV اللبنانية الفضائية. فالقناة أطلقت بداية كمحطة للحزب الشيوعي اللبناني، ويملكها حالياً رجل الأعمال تحسين الخياط لكنها لا تزال تحافظ على موقفها اليساري. وقادت محطة الـ New TV حملة مناهضة للفساد لا هوادة فيها في لبنان، مقترناً ذلك مع توجه تحريري علماني ثابت ومتين وفريق عمل مناهض للطائفية، وهو شيئ نادر الحدوث في المشهد الإعلامي الطائفي للبنان. كما أن التوجه التحريري للقناة ناقد بحدة للسياسات الأميركية في الشرق الأوسط. إن قناة الـ New TV مثال ممتاز على الإعلام المحلي المستقل نسبياً (فمالك المحطة له، على ما قيل، أعمال وعلاقات سياسية في قطر، ليبيا، وتونس) الذي يؤيد الشفافية الإقتصادية والسياسية والنظرة العلمانية التي مع ذلك ناقدة لأجندة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وللإيجاز، فإن الـ New TV منحازة لهدفين سياسيين أميركيين معلنين هما: ١- تعزيز اللا طائفية، و٢- كبح الفساد وتعزيز الشفافية في الحكم، في الوقت الذي تنتقد فيه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ومن الصعب للغاية على محطات بث أميركية التنافس مع محطة كهذه. وبشكل مثير للجدل، تمثل الـ New TV أمراً أكثر إيجابية وسلبية، بما أن تقاريرها القاسية حول الفساد تعتبر فريدة وبما أن لا طائفيتها نادرة في الصناعة الإعلامية العربية، في حين يشاركها إنتقادها للسياسة الأميركية عدد من القنوات العربية. ولتقيم ذلك التوازن على كل حال، سيكون على صناع السياسة الأميركية وضع أهداف سياسية طويلة الأمد الأمر الذي يعتبر مهمة عسيرة في عصر الدورة الإخبارية على إمتداد الـ٢٤ ساعة.

ومن الصعب تقييم التأثير الإقتصادي للمشهد الإعلامي العربي في غياب معلومات موثوقة حول السوق الإعلاني. فالمعلومات المتوفرة تعكس، بشكل علني، حسابات " بطاقة نسبة" متوفرة، هي أكبر من الكميات المدفوعة فعلاً. على كل حال، هناك تأثير إقتصادي مهم في ذلك الأمر، حيث أن قطاع الإعلام يوظف عدداً متزايداً من المواطنين العرب، خاصة النساء والرجال في سن الشباب. فنجاح المؤسسات الإعلامية له تأثير إقتصادي يتجاوز مالكيها. فما أن برزت دبي

كعاصمة إعلامية عربية حتى سحبت اليها عاملين إعلاميين معظمهم من الشبان والكفوئين على إمتداد العالم الناطق باللغة العربية، ما أدى الى خلق عدم توازن في أسواق إعلامية أخرى. كما أن التأثير الإقتصادي للإعلام يستشعر محلياً أحياناً. فعلى سبيل المثال، عندما تم إغلاق قناة الـ MTV اللبنانية في العام ٢٠٠٣ بضغط سوري، وهي مؤسسة قليلة الشأن بمعايير التلفزيونات العربية اليوم، فقدت أكثر من ٣٠٠ عائلة سبل رزقها. ولأنها مؤسسات موظّفة هامة بشكل متزايد، تلعب المؤسسات الإعلامية العربية دوراً إجتماعياً- إقتصادياً متنامياً. وبالنتيجة، يشعر الناس بأنهم محميين إجتماعياً بهذه المؤسسات المنغرسة في المجتمع، كما أن الإنتقاد القاسي من قبل واشنطن للإعلام العربي لا يؤدي إلا الى زيادة الآراء السلبية عن الولايات المتحدة.

ورغم أن التلفزيون لا يزال الوسط الأكثر تأثيراً في العالم العربي، فإن المشهد الإعلامي العربي غير مقيد بالتلفزيون. فالهواتف النقالة وأجهزة محمولة أخرى هي الآن جزء وقطعة من البيئة الإعلامية العربية. (فبالمقارنة، لا تزال نسب الدخول الى الإنترنت منخفضة نسبياً، بإستثناء الدول الخليجية الصغيرة.) بالواقع، تعمد أكثر المؤسسات الإعلامية نجاحاً في العالم العربي الى دمج الإعلام المتعدد في إستراتيجياتها الإنتاجية والبرامجية. وهذه هي الحالة في برامج التسلية خصوصاً، حيث إستخدام رسائل الهواتف النقالة القصيرة من قبل المشاهدين لتسمية وإختيار والتصويت، أو التعبير عن الرأي أمر متاح في كل مكان وزمان الآن. هذه التغطية الإعلامية تقودها إعتبارات عمل. وفي منطقة لا تزال التقييمات ونسب المشاهدين غير موثوقة بالكامل، فإن غرس سمات ومميزات إعلامية تفاعلية متعددة الأطراف تمكّن من طرح نموذج جديد للأعمال. ففي كل مرة يقوم فيها المشاهد بالتصويت ، التسمية أو الإختيارمستخدماً الرسالة القصيرة فإنه يدفع رسماً. هذا المدخول، على ما يُشاع، يطابق، ويتخطى حتى، العائدات الإعلانية في بعض الحالات.

أما تأثير التغطية الإعلامية فليست على المستوى الإقتصادي فقط. فبيئة الإتصالات العربية الجديدة تخلق فرصاً إجتماعية وسياسية كما تخلق تحديات أمنية. فالصلة بين الإعلام المختلف، بما يتعلق بتغطية تكنولوجية منقادة تجارياً، تخلق طرقاً جديدة للتواصل والوصول الى مجتمعات وشعوب جديدة. فعندما يتمكن مواطنون عاديون من الإتصال بهواتف نقالة والتلفزيون، تصبح نماذج إتصالات تقليدية، يتم تحويلها كوسيلة دخول لوسائل الإتصالات، أسهل وأوسع إنتشاراً. أما الوضع الناتج، وهو ما دعوته "الفضاء الإعلامي المفرط" فيمكّن من التواصل الإجتماعي والسياسي الأمر الذي لم يكن مسموحاً به سابقاً ربما. كما أنه يسمح أيضاً لأية مجموعة إجتماعية، بما فيها منظمات إرهابية، النفاذ الى المجال العام من خلال التغطية الإعلامية. فشريط فيديو لعملية إعدام أُخذ بواسطة هاتف نقال ومن ثم نُشرعلى الإنترنت يجد طريقه الى شاشات تلفزيونية، مواقع الإنترنت والصفحات الأولى لصحف محلية، عربية، ولاحقاً عالمية.

أما الأمر الأهم ربما، فهو أن المجال الإعلامي المفرط النشاط، بوسائله الإعلامية المتعددة، الجديدة، البارعة، التفاعلية، الخفية والمخادعة، يكشف الفجوة الواسعة بين نشاط وحيوية القطاع الإعلامي العربي وبلادة النشاط السياسي العربي. فالمشاهدون المعتادون على الإتصال مباشرة والتعبير بقوة عن عدم كفاءة حكامهم في إحدى برامج الجزيرة يُحبَطون أكثر عندما ينتظرون على الخط ويعودون الى عالم لا تصنع فيه كلماتهم أيما فرق. فالموجات الهوائية العربية، وببساطة، أكثر تعددية وتحرراً من القيود والقوانين من الشارع والبرلمانات العربية، كما كانت الصلة بين الشاشة والشارع ضعيفة ومتقطعة- فإنتفاضة ٢٠٠٥ الإستقلالية للبنان، المعروفة في واشنطن بـ "ثورة الأرز" وإحدى تلك اللحظات التي كانت فيها الشاشات والشوارع العربية في حالة تناسق وتناغم، كانت قصيرة الحياة، لكن ذكراها تجعل من المأزق الحالي حول الإنتخاب الرئاسي اللبناني أكثر مرارة فحسب. وبشكل مشابه، فإن "ربيع دمشق" الذي إستهله الرئيس بشار الأسد المصنوع حديثاً، والذي غطاه الإعلام العربي، غرق بسرعة في شتاء قارس من القمع.

وعندما عقدت إجتماعاً لمزاولي مهنة الديبلوماسية العامة المميزين، الصحفين، والخبراء الباحثين في واشنطن في العام الماضي، برزت الفجوة بين الديناميكية الإعلامية والجمود السياسي بصفتها البعد القديم الأهم لنمو الإعلام العربي. فالتوسع الهائل للخطاب الإعلامي يرفع الآمال والطموحات التي تُمحى لاحقاً بالسياسات الفاشستية الإستبدادية. هذا التناقض المتعذر تفسيره يولد التطرف ويرسي الأرضية للنقمة، اللا إستقرار، والعنف.

إعادة تنظيم الديبلوماسية العامة

في تناقض حاد مع البيئة الإعلامية العربية ذات الصدى التاريخي والمحتوى التفاعلي وذات الصلة محلياً، قدم تلفزيون " الحرة" نشرات إخبارية لمذيعين لا يظهر منهم سوى الرأس والنصف الأعلى من الجسم فقط، كما قدم برامج " التوك- شو"، والبرامج الوثائقية، ضمن حزمة تخطيطية تحت المعدل. وبنزاهة تامة، قدمت القناة الممولة من قبل الحكومة الأميركية للمشاهدين العرب بعض البرامج الوثائقية والـ" توك- شو" المهمة وفي بعض الأحيان الإستفزازية. ومع ذلك، لا يمكن لقناة الحرة أن تنافس خليطاً مفعماً بالحيوية من البرامج ذات الصدى التاريخي، المنتجة بإبداع وذات المعنى محلياً

التي تقدمها قنوات عربية قيادية. إن الجهود المبذولة للوصول الى المشاهدين العرب يجب أن تأخذ بالحساب أولويات أخبار المنطقة، تجنب الأخطاء المكلفة مثل بث برنامج غير مشهور عن الطبخ في الوقت الذي تغطي فيه،عملياً، كل القنوات العربية والغربية، وبالبث الحي، عملية إغتيال الجيش الإسرائيلي للشيخ ياسين مؤسس حماس. إن الوصول الى المشاهدين العرب يحتم وجود محتوى بث يقدم شخصيات يعتبرها صناع السياسة الأميركيين كريهة أو حتى خطيرة. فالهجمات الصادرة عن " الكابيتول هيل" وصحيفة "وول ستريت جورنال" ضد " صوت أميركا" لأنها أرادت إجراء مقابلة حية مع الملا عمر زعيم الطالبان، أو ضد إدارة قناة " الحرة" لبثها مباشرة خطاب أمين عام حزب الله حسن نصرالله ، أمر لا طائل منه لأنه مبني على أساس إيديولوجي بدلاً من الخبرة المعرفية. إن الإقتداء بمثال وإفساح المجال لوجهات نظر مختلفة، حتى تلك المعتبرة عدوة، يساهم في تحسين سمعة الولايات المتحدة.

إن جهود التواصل العالمية الأميركية مزعزعة أيضاً بسبب تحديد هذه الجهود المحصور، بعقول المتلقين لها، بـ "الحرب العالمية على الإرهاب"، الأمر الذي أفسد علاقات أميركا مع بقية العالم. فالسياسات والنشاطات الأحادية التي أحدثتها هذه الحرب – خاصة غزو العراق- المقترنة مع خطاب المواجهة " أنت إما معنا أو ضدنا"، حول الشرق الأوسط، وأجزاء أخرى من العالم، الى حقل ألغام بالنسبة للديبلوماسية الأميركية. وفي نفس الوقت، فإن خطاب جلب الحرية ، الديمقراطية، و "الحضارة" الى الشرق الأوسط، الى جانب تذكير شعوب المنطقة بتجربتهم الماضية مع الإستعمار والإمبريالية الأوروبية يؤسس لأهداف طموحة بإفرط ويكشف عن الفجوة بين الأهداف المعلنة والسياسة الفعلية.

خذ مثلاً الفرق الحاد بين زيارتين قامت بهما وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس الى مصر. فخلال الزيارة الأولى، في حزيران ٢٠٠٥، وفي خطاب تمت تغطيته إعلامياً بشكل واسع، أعطت تعليمات بشكل مختصر: " على الحكومة المصرية إنجاز وعدها الذي قطعته لشعبها"، الذي شمل " إنتخابات حرة"، "قضاء مستقل"، وحرية " الإجتماع، المشاركة ، والحديث للإعلام". كان هذا متناقضاً بحدة مع زيارتها الثانية في تشرين الأول ٢٠٠٧ عندما أجابت رايس على سؤال عن الدمقرطة في مصر بلهجة مكبوتة ومقهورة: " هناك أمور إيجابية عديدة تحصل. فإقتصادياً، هناك أمور كثيرة تحدث. لكن لدينا هواجس حول الأحداث السياسية هنا، لقد رفعت، على سبيل المثال، هواجسنا حول إعتقال الصحفيين، وكان لنا نقاش حول هذه القضايا." هذا المثال الواضح عن التضارب في السياسة الأميركية يُضعف الديبلوماسية العامة.

وبشكل مشابه، فإن الإنتخابات الفلسطينية ، التي إنتهت بإنتصار حماس، والإعلان الأخير لحالة الطوارئ من قبل برفيز مشرف، رجل باكستان القوي وحليف أميركا الأساسي في الحرب ضد الإرهاب، هي تطورات متحدية تترك الولايات المتحدة عرضة لتهم المعايير المزدوجة. فالتناقض بين الخطاب الأميركي الماضي والأفعال الحالية توفر فرصاً لكتّاب الإفتتاحيات العرب، مقدمي برامج الـ " توك- شو"، وأصحاب المواقع على الإنترنت (ولو الى حد أقل ، لكنه متزايد) لإنتقاد السياسات الأميركية.

ولمكافحة الرؤى والمفاهيم العدائية في العالم العربي، لجأت إدارة بوش الى الرقابة والبروباغندا المضادة. فالأخبار بأن البنتاغون قرض رقابة على صور نعوش رجال ونساء القوات المسلحة الأميركية الذين قتلوا في أفغانستان أو العراق، أو تلك التي تقول بأن مسؤولي البيت الأبيض كانوا " ينسقون" مع شبكات أميركية حول كيفية تغطية الحرب على الإرهاب، قد بُثت في الإعلام الأميركي والعربي، بالإضافة الى الفهم السلبي بعدم إمكانية الوثوق بالحكومة الأميركية. وقد تم تضخيم هذه الإنطباعات ، الى حد كبير، بروايات إخبارية تقول بأن السلطات الأميركية في العراق عمدت الى زرع قصص في الصحف العراقية تضيئ على الجيش الأميركي وتقدمه بصورة جيدة، أو " تحيِّد" صحافيين عراقيين لضمان تغطية إيجابية.

هذه الأعمال مثيرة للجدل، ليس فقط على المستوى الأخلاقي؛ هناك أيضاً أخطاء ديبلوماسية عامة فادحة. ففي غرق العالم العربي في الإعلام والمعلومات، تصبح هذه المواد الإخبارية جزءاً من القصة، مغذية، تماماً، التيارات الموجودة لدى الرأي العام الذي كانوا يزمعون إضعافه. أما صناع السياسة فيفعلون حسناً بالإلتفات الى نصيحة "المجموعة الإستشارية حول الديبلوماسية العامة" المتعلقة بتقرير العالم العربي والإسلامي بعنوان " تغيير العقول، الفوز بالسلام: توجه إستراتيجي جديد للديبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي،" الذي صرح بوضوح بأن على الديبلوماسية العامة الأميركية أن تدور حول " النزاهة والثقة"، وليس الغزْل وإظهار الأمور بشكل أفضل لأن "البروباغندا والعلاقات العامة المحرّفة والمخادعة ليست الجواب". وهذا لأن "السياسة الخارجية مؤثرة"، كما يوجزه التقرير.

المشكلة المحيرة: السياسة قبل القيم

رغم أن هناك أقلية صغيرة متطرفة قد تكره القيم التي يتقاسمها الأميركيون مع أمم وثقافات مختلفة، فقد تحول عدد أكبر من العرب عن هذه القيم بسبب السياسات الأميركية في الشرق الأوسط. فدعم القادة العرب الفاشستيين والسياسات الأميركية نحو الفلسطينيين ساهم في المواقف العربية تجاه الولايات المتحدة. وقد أكدت عدة دراسات بأن السياسات الأميركية وفهم هذه السياسات، وليس إختلاف القيم، هي السبب الأصلي لمشكلة صورة الولايات المتحدة في العالم العربي.

وقد وجد مسح أُجري في شباط- آذار عن الرأي العام العربي من قبل مؤسسة " تلهامي" بأن السياسة الأميركية تجاوزت بأهميتها، وبوضوح، القيم لدى المتجاوبين مع المسح بصفتها عامل محدد للمواقف تجاه الولايات المتحدة، في بعض الحالات ٢ الى ١ (٣٣% و ٦٧% في العربية السعودية؛ ٢٩% و ٥٨% في لبنان). وبشكل مشابه، قام مسح شمل ٦ دول أُجري في العام ٢٠٠٤ بسبر غور الأهمية النسبية للقيم والسياسات في تحديد المواقف تجاه الولايات المتحدة. ودلت النتائج على أن القيم كانت المحدد الرئيسي بالنسبة لـ ١٨% من المتجاوبين في المغرب، ١٠% في العربية السعودية، ١٦% في الأردن، ٩% في لبنان، و٩% في الإمارات العربية المتحدة. وبالمقابل كانت السياسات الأميركية المحدد الرئيسي لمواقف ٧٩% من المتجاوبين في المغرب، ٨٦% في العربية السعودية، ٧٦% في الأردن، ٨٩% في لبنان، و٦٥% في الإمارات العربية المتحدة. لقد فاقت السياسة الأميركية في أهميتها القيم الأميركية في كل البلدان الست التي شملها المسح بنسب هي ٥٩% مقابل ١٠% في مصر، ٨٣% مقابل ١١% في الأردن، ٧٦% مقابل ١٩% في لبنان، ٨٨% مقابل ٧% في المغرب، ٧٧% مقابل ١٨% في العربية السعودية، و٥٨% مقابل ٤٠% في الإمارات العربية المتحدة. وبشكل واضح، يتجاوز الخلاف حول السياسة في أهميته الفروقات في القيم بنظم مقاييس عديدة ضخمة. وككثير من الأوروبيين ، يحب عدد من العرب " فكرة أميركا، لكنهم ليسوا مفتونين بها دوماً بالممارسة"

إن ميل إدارة بوش لرؤية مشاكل صورة أميركا في العالم العربي من خلال منظور القيم بصفتها معارضة للسياسة قد يكون ناشئاً عن تأثير مقاربة " صدام الحضارات" للعلاقات الدولية. وبرغم الحقيقة بأن هذه المقاربة ليست مدعومة بالمعلومات المسهبة المستشهد بها آنفاً، فإنها قادت الى تأكيد مفرط على الدين كعامل مهم لشرح الآراء العربية السلبية الواسعة الإنتشار عن الولايات المتحدة. بالواقع، إن الإسلام عامل، لكنه ليس عاملاً هاماً جداً، في تحديد المواقف تجاه الولايات المتحدة. فهناك معلومات متناثرة عن هذه القضية الحساسة، لكن عملية إستطلاع آراء مسيحيين لبنانيين تكشف بأن نسبة المؤيدين الى غير المؤيدين في أوساطهم كانت ٢٤% الى ٦٩% في حين كانت لدى الأوساط الإسلامية ١٧% الى ٧٥%. أما بما يتعلق "بالسياسة الأميركية نحو العرب"، فقد كانت النسب ٤% يؤيدون السياسة الأميركية و ٩٠% لا يؤيدونها لدى الأوساط المسلمة، و٧% الى ٨٩% لدى المسيحيين. أما النسب المتعلقة "بالسياسة تجاه الفلسطينيين" فكانت ٣% معها و ٩٠% ضدها لدى المسلمين، و٥% معها و ٩١% ضدها لدى المسيحيين. فالدين، بحسب إستنتاج المستطلع، يبدو بأنه يلعب دوراً تافهاً في تشكيل المواقف تجاه أميركا. وفي حين قد يكون الدين، بالنسبة لبعض المسلمين، الأساس لمعارضتهم الولايات المتحدة، فإنه يجب إعتبار الإسلام كأحد المتغيرات من بين متغيرات عدة، وليس المتغير المستقل والأهم الذي يحدد المواقف تجاه الولايات المتحدة.

تأثير العولمة

إن السياسة الأميركية تفترض بأن الأسباب الرئيسية للعدائية تجاه الولايات المتحدة هي دينية، إيديولوجية، أو سياسية، في حين تلوح الأسباب الإقتصادية في الفهم السلبي للولايات المتحدة كبيرة في الواقع. وعلى صناع السياسة أن يأخذوا بالحساب النقمة المتنامية بشأن توسع الفجوة الإقتصادية بين الغني والفقير في معظم أجزاء العالم ، وفي العالم العربي بالتحديد. وكما وضع الأمر تقرير مكتب الأبحاث لمجلس الشيوخ، "... هناك ميل للوم العولمة بقيادة أميركا على علل المنطقة الإقتصادية."

ومن الحاسم بالنسبة لصناع السياسة الأميركية فهم تأثير العولمة على حياة الناس، وربما بنفس الأهمية، فهم كيف إرتباط الفهم السلبي للعولمة بشكل معقد بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويعتبر عدد من العرب العولمة الأميركية بمثابة الخلف للإستعمار والإمبريالية الأوروبية، التي تسعى للسيطرة على مواردهم وإضعاف بلدانهم. وبحسب تقرير حول الديبلوماسية العامة الصادر عن "مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي"، " إن الدعم الأميركي للعولمة، التي ينظر اليها على أنها مؤذية للمسلمين"، هي السبب الجذري الرئيسي لمعاداة الأمركة، الى جانب " الصراع العربي- الإسرائيلي، الحرب في العراق، الدعم الأميركي لأنظمة مناهضة للديمقراطية في المنطقة، والفهم المتعلق بالإمبريالية الأميركية". ويستنتج تقرير آخر الى أنه " يُنظر الى السياسات الاميركية، وبشكل واسع، على أنها تزيد من إتساع الفجوة الموجودة بين

الدول الغنية والدول الفقيرة". كما أن الدعم الأميركي للحكومات الملكية الغنية بالنفط يعرِّض الولايات المتحدة للنقمة في مجتمعات عربية أقل غنىً.

بالواقع، إن إستطلاعاً عالمياً لمؤسسة Pew عن الحياة السياسية، الإعلام، الأعمال، الثقافة، والحكومة أُجري بعد بضعة أشهر من هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ وجد أن من بين " الأسباب الرئيسية لكراهية الولايات المتحدة، هناك ٥٩% من أولئك المستطلعة آرائهم في الشرق الأوسط ذكروا الفهم المتعلق بإعتبار الولايات المتحدة هي السبب بالفجوة بين الأغنياء والفقراء، أكثر من الذين ذكروا الدعم الأميركي لإسرائيل، وهناك ٥٧% مقارنة مع ٥٤% ممن ذكروا إستياءهم من القوة الأميركية كسبب رئيسي لكراهية الولايات المتحدة. وبشكل مشابه، وجد إستطلاع أجرته جامعة بير زيت في الضفة الغربية في تشرين الأول ٢٠٠١ بأن ٨٦% من المستطلعة آرائهم وافقوا على " أن الولايات المتحدة غنية على حساب دول فقيرة". إن الإستنتاج بأن السيطرة الإقتصادية العالمية هي مصدر لشعور معاد لأميركا بالنسبة للعرب أكثر من الدعم لإسرائيل يبين بشكل دراماتيكي عن أهمية هذه القضية، حتى ولو وجد إستطلاع أخير بأن هناك وضع أكثر تعقيداً الذي وفقاً له، " تعتنق مجتمعات وشعوب العالم، وبشكل واسع، مذاهب أساسية للعولمة الإقتصادية لكنهم يتخوفون من تشويشات وإنحدارات المشاركة في الإقتصاد العالمي".

إن العولمة مرتبطة بما يراه عدد من العرب معايير أميركية مزدوجة. بالواقع، هناك فهم لدى هؤلاء بأن الولايات المتحدة لا تؤمن حقاً بالإقتصاد المتحرر من القيود وبالتبادل الثقافي وبأنها تستخدم العولمة كأداة بإتجاه واحد لإنتزاع حصة كبيرة من الثروة العالمية. فالجدل حول إمتلاك مرافئ دبي، الوشيك آنذاك، حق الرسو في المرافئ الأميركية، وردات الفعل السلبية القوية الذي أشعلها هذا الأمر في أوساط السياسيين الأميركيين ، حتى ولو أن الرئيس بوش كان داعماً للصفقة في البداية، تم تغطيته بكثافة في الإعلام العربي وتردد صداه بشكل هام لدى العرب كمثال على المعايير المزدوجة الأميركية عندما يتعلق الأمر بالعولمة (ما يعني الإنطباع بأنه من المقبول بالنسبة للشركات الأميركية الحصول على ميزات وحقوق عربية في حين أن العكس غير مقبول بالنسبة للسلطات الأميركية). وأضافت التغطية الإعلامية حول رد الحكومة الأميركية الأخرق على إعصار كاترينا وصور الفقر المديني في أغنى دولة في العالم، الى الإنطباع السابق، الشعور بتحجر وقسوة قوة عظمى لا تأبه بالضعيف والفقير.

المشكلة مع " التصنيف"

غالباً ما كانت الديبلوماسية العامة تناقش ما يتعلق بـ " تصنيف" الولايات المتحدة. فتعليقاً على تعيين المنفذة الإعلانية شارلوت بير كسكرتير أول مساعد في وزارة الخارجية للديبلوماسية العامة، أثنى وزير الخارجية آنذاك كولن باول على ذلك بالقول " لقد جعلتني أشتري أرز أنكل بينز". فبالرغم أن مفهوم التصنيف الوطني يتمتع بالشعبية، فإن التصنيف المجازي يعتبر أمراً مثيراً للجدل بالنسبة للديبلوماسية العامة لأسباب عدة.

فالتصنيف سمة غالباً ما يساء فهمها وإستخدامها. وفي هذا السياق يبدو المزاولون لمهنة الديبلوماسية العامة منكبين على الصورة الكاملة للولايات المتحدة عندما يلجأون للـ"التصنيف". هذا التبسيط المبالغ به للصورة الوطنية أتى بعكس النتائج المرجوة في جهود التواصل العالمي الأميركي. إن بلداً ما، بمروحته السياسية الهائلة، هو أكثر صعوبة بكثير في مجال التصنيف من مادة إستهلاكية، خاصة عندما يكون البلد القوة العظمى العالمية الوحيدة. وكما توجز الأمر الصحافية ناومي كلين، " أميركا ليست همبرغر."

إن تجاوز المفهوم التبسيطي للتصنيف سيمكّن من فهم التعقيدات المتأصلة في نشر صورة بلد قوي وبارز بوضوح عالمياً كالولايات المتحدة. من الصعب المحافظة على " مطابقة تصنيفية" في نشر صورة الولايات المتحدة في الخارج، تحديداً لأن التصنيف هو علاقة يجب تغذيتها وتنشئتها، وليس صورة يجب الإعلان عنها.

ويبدو بأن العرب المثقفين يفهمون، أكثر مما يفعل بعض صناع السياسة الأميركيين بحسب الظاهر، بأن الولايات المتحدة بلد تعددي بشكل جذري. ففي رحلات متكررة للشرق الأوسط على مدى الأعوام الماضية، كنت متفاجئاً من مدى شهرة مؤلفين أميركيين منشقين مثل مايكل مور ونعوم تشومسكي هناك- بالإضافة الى شخصيات عامة أميركية أخرى. فمقالات سيمور هيرش الأخيرة حول السياسة الأميركية تجاه إيران وحزب الله في صحيفة الـ " نيويوركر" جعلته إسماً مألوفاً في العواصم العربية. فمن بين العرب الذين يقرأون أو لديهم دراية بهؤلاء المؤلفين، حتى بعض أشد المنتقدين حماسة لسياسات إدارة بوش، هناك من يعترف بأنه بسبب التمسك بحرية الكلام في الولايات المتحدة فإن بإمكان هؤلاء المؤلفين أن يكتبوا ما يكتبوه وبأنهم لو نشروا إنتقاداً مشابهاً في العالم العربي فإنهم سيسجنون أو يحصل لهم ما هو أسوأ. ومع ذلك، فإنه عندما تكون الكلمات والأفعال الأميركية متضاربة، فإن الناس أكثر إستعداداً لتذكر العناصر السلبية.

أما الأمور التي تعتبر متحدية بخصوص "التطابق التصنيفي" فهي التناقضات المتأصلة والوضحة للعيان بشدة في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. كالدعم الأميركي لتذبذبات ديمقراطية عندما يخسر حلفاء لها الإنتخابات؛ دعم أصدقاء ديكتاتوريين يحرفون ويشوهون كلمات الحرية. أما النتيجة فالإفتقار للمصداقية. وقد وجدت إحدى عمليات المسح للمواقف العربية تجاه الولايات المتحدة بأن ٦٥% من المتجاوبين يعتقدون بأن " الديمقراطية ليست هدفاً أميركياً حقيقياً"، في حين يعتقد ٥% بأن الديمقراطية هدف أميركي هام سيحدث فرقاً، كما إعتقد ١٦% بأن الديمقراطية هدف مهم لكن الولايات المتحدة "تقوم بالأمر بشكل خاطئ". فالغضب من الولايات المتحدة متأت من " منظور واضح لإعلان خاطئ"، الناشئ عن الإختلاف بين السياسات والنشاطات الأميركية. وكما وضع الأمر تقرير ستانلي فاونديشن حول الإعلام العربي وصورة أميركا في العالم العربي، " إن السياسات الأميركية ليست بحاجة فقط للإصطفاف مع توجهات إقليمية إيجابية وإنما بحاجة للإصطفاف مع بعضها البعض".

أما إحدى الحلول الموصى بها للمساعدة في تقويم التناقضات في السياسة الأميركية فهي تشريح الجمهور ومعالجة كل قسم في الوقت نفسه، بتقديم "شبه تصنيفات" متعددة للولايات المتحدة في بلدان عربية عدة. ففي هذه المقاربة، المؤيدة من بين أماكن أخرى في تقرير GAO ٢٠٠٦، يُقدم لكل بلد عربي (أو مجموعة منها) "تصنيفات" مختلفة للولايات المتحدة. ومن المنطق عموماً الإحتجاج بالقول بأن " صناع السياسة بحاجة لتقييم المشهد على الدوام بواسطة المنطقة، البلد، والوسط." أما المشكلة في تشريح المشاهدين في العالم العربي فهو أن الإعلام المحلي لا وجود له حقيقةً. إذ تقوم حكومات عديدة بنقل البث التلفزيوني الوطني عبر الأقمار الصناعية؛ فالإنترنت (رغم أن الدخول إليه لا يزال محدوداً في الوقت الحاضر) ناقل محلي كما هو الأمر بالنسبة للنسخات الإلكترونية للصحف الموجودة على صفحاته. ويظل راديو الـ FM في الوقت الحاضر أكثر محلية من أي إعلام آخر، لكن إشاراته تنتشر خارج الحدود الوطنية فعلاً. إن نسب الدخول المتدنية الى الإنترنت يعني بأنه لا يزال وسطاً غير هام بالنسبة لقسط كبير من الشعب العربي، لكنه وسيلة إتصال هامة بالنسبة للنخب العربية. ويمكن القول بأن قنوات الموسيقى، المرأة، والأعمال التلفزيونية هي بيئة إعلامية ملائمة طيعة لإستراتيجية التشريح، لكنها قد تكون منابر صعبة ومربكة لجهود الديبلوماسية العامة. وبسبب الإفتقار للإعلام المحلي، فإن تشريح الجمهور العربي قد يقود الى مطابقة أكبر في صورة الولايات المتحدة المقدمة للمنطقة.

نحو تعددية جديدة

منذ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، والسياسة الأميركية تتخذ منحىً أحادياً مقصوداً، صارفة النظر عن الأمم المتحدة، ومهملة بشكل فظ الهواجس المعبر عنها من قبل الحلفاء، ومقدسة توجه " الذهاب بمفردها" بما يتعلق بعقيدة الضربة الوقائية التي عُبر عنها من خلال خطاب " أنت إما معنا أو ضدنا". لقد أثرت الأحادية سلبياً على صورة الولايات المتحدة بما أن " النظرة بأن الولايات المتحدة تتصرف بشكل أحادي هو رأي تابع عن قرب مسار صورة الولايات المتحدة الكاملة على مدى الخمس سنوات السابقة"، بحسب مركز Pew Chritable Trusts.

وبشكل معاكس، عزز الفهم المتعلق بتصرف قادة آخرين بإطار تعددي موقف هؤلاء بشكل لا بأس به. خذ مثلاً سمعة جاك شيراك، الرئيس الفرنسي الأسبق. فبعد غزو العراق في العام ٢٠٠٣، وفي الوقت الذي كان فيه السياسيون الأميركيون مشغولين بتغيير إسم " المقالي الفرنسية" (فرنش فرايز) الى " مقالي الحرية" (فريدوم فرايز)، أخذ العرب علماً بمعارضة شيراك لحرب العراق وإصراره على الرجوع الى الأمم المتحدة بصفتها إطار عمل مؤسساتي لحل الأزمة. وعنما سُئلوا بمن يثقون من زعماء العالم "للقيام بالأمر الصحيح"، إحتل شيراك المركز الأول في ثلاث بلدان عربية - ٦١% من المستطلعة آراءهم في الأردن سموا الرئيس الفرنسي آنذاك، كما فعل ٨١% في لبنان، و٦٥% في المغرب- وإحتل شيراك المرتبة الثالثة بين الفلسطينيين، إذ سماه ما نسبته ٣٢% منهم كزعيم يثقون به. وكشف إستطلاع أجرته مؤسستي "تلهامي" و"الزغبي إنترناشيونال" في العام ٢٠٠٦، بأن شيراك كان (بنسبة ٨%) القائد الثاني الأكثر تمتعاً بالتقدير خارج البلدان الأم للذين شملهم الإستطلاع في مصر، الأردن، لبنان، المغرب، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. أما حقيقة كون القائد الأول الأكثر تقديراً هو زعيم حزب الله حسن نصر الله (١٤%)، وحلول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد (٤%) والرئيس الفنزويلي هوغو شافيز (٣%)، في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، فإنه يدل على عمق ونطاق أزمة سمعة الولايات المتحدة. كما نالت فرنسا أعلى النسب المتطابقة بين العرب كبلد مفضل للعيش فيه وكبلد مفضل ليكون قوة عظمى.

هذا الفرق بين الولايات المتحدة وفرنسا، وهما بلدان غربيان يحملان تشابهات عديدة، لا يمكن أن يكون سببه الخلاف مع القيم الأميركية، دع جانباً كراهيتها. كما لا يمكن عزو هذا الإختلاف، ببساطة، الى حقيقة إنفاق فرنسا من دخلها المالي على الديبلوماسية العامة أكثر من ذلك السنوي للولايات المتحدة البالغ تقريباً ١,٥ مليار دولار، رغم أن ذلك لا يطرح

وجوب زيادة الإنفاق الأميركي. كما لايمكن تفسير الأمر بالمعاملة الخاصة لكل من الولايات المتحدة وفرنسا لشعوبهما المسلمة، حيث شهدت فرنسا مشاكل بارزة ليست موجودة لدى الولايات المتحدة. (بالإجمال، يميل المسلمون الفرنسيون لأن يكونوا أكثر فقراً وأقل إندماجاً في المجتمع من المسلمين أمثالهم في الولايات المتحدة.) بالأحرى إن الصورة الإيجابية لفرنسا وقادتها مقارنة مع الصورة السلبية للولايات المتحدة يمكن تفسيرها الى حد كبير بإصرار فرنسا العلني على الحلول التفاوضية والتعددية للأزمات في "سياستها الخارجية"، حتى في الوقت الذي واصلت فيه القيام بسياسة "محلية" عدائية فاشلة الى حد كبير تجاه شعبها المسلم. كما أن نفس النموذج متبين وظاهر في أواخر العام ٢٠٠٧ مع جهود ديبلوماسية فرنسية لنزع فتيل وضع سياسي متأزم في لبنان والخروج بمرشح إجماعي للرئاسة اللبنانية، وهي جهود معارضة للسياسة الأميركية التي تتشكل أساساً من دعم حكومة السنيورة وتهديد حزب الله وسوريا. فلا يهم ما إذا كان الفرنسيون ملتزمون حقيقة بالتعددية والديبلوماسية أو أنهم، كما عرض البعض في حالة العراق، يصعِّدون تحديهم للولايات المتحدة، ببساطة. فما يهم هو أن الرأي العام العربي يرى الفجوة بين السياستين الأميركية والفرنسية، وبين الكلام والفعل. أما ما يهم أكثر حتى فهو تترجم هذا الفهم الى صورة لفرنسا تبدو، ككل، أكثر إيجابية عند مقارنتها مع صورة أميركا المحبطة الكئيبة، برغم سياسة فرنسا المحلية القاسية تجاه المسلمين.

على الولايات المتحدة العودة لوضع صانع القانون وليس الخارق له. وقد حددت لجنة CSIS حول "القوة الذكية"، برئاسة جوزيف ناي جونيور وريتشارد آرميتاج، " الديبلوماسية العامة" و " التحالفات، الشراكات، والمؤسسات" بصفتهما مجالين من أصل خمس مجالات هامة شديدة الأهمية ذات هدف إعادة بناء "المؤسسة للتعامل مع تحديات عالمية." وكسابقاتها الأخريات، إعترفت هذه المجموعة بأن السياسات الناشئة عن مشاورات متعددة الأطراف هي سياسات موثوقة وشرعية، وبأن البلدان تتعزز سمعتها عندما تواصل العمل وفق سياسات تتمتع بالمصداقية والشرعية. وفي كل الأحوال، " لا يمكن للتعددية أن تكون إستراتيجية علاقات عامة مصممة لتوفير غطاء سياسي لعمل أحادي فحسب." يجب أن يصبح العمل مع الآخرين مؤسساتياً في السياسة الخارجية الأميركية.

وعلى التعددية الأميركية المتجددة أن تتخطى أيضاً ديبلوماسية " المسار ١" ودمج عدد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. أما في العالم العربي، فإن ذلك يعني تعزيز عمليات التبادل بين الصحافيين، العاملين الإعلاميين المبدعين، والطلاب في هذه المجالات الشديدة الأهمية. أما البرامج الموجودة فيجب توسيعها، خاصة مِنح " فولبرايت" في مجال الصحافة، الإتصالات، والدراسات الإعلامية التي يجب مضاعفتها ثلاثة أضعاف. وللتخفيف من الإنطباع بأن هذا مذهب أميركي، فإن على الولايات المتحدة أن تدرس مسألة الشراكة مع مؤسسات أكاديمية عربية وأوروبية مختصة ومؤسسات المجتمع المدني المركزة على مجالي الإعلام والإتصالات.

وبالإمكان تنفيذ إستراتيجية تعددية حساسة، حوارية، وثابتة للضغط على حكومات عربية خلف الكواليس، تكون مكرسة للمساعدة في تغيير القوانين الإعلامية، تعزيز الإستقلالية الصحفية، وتعزيز الإعلام المستقل داخل الوطن. أما المقاربة الحالية بخصوص الخطاب العام الأخلاقي الواثق والعمل المتناقض معه فيجب عكسها. وعلى المسؤولين الأميركيين القيام بتصريحات علنية أقل تباهياً، بما يتعلق بوجوب سماح الحكام العرب بوجود حرية أكبر، وتطبيق ضغوط ديبلوماسية أكثر تمايزاً. وعلى هذه الجهود تعهد وتعزيز المحلية المستقلة، حيث تتوقف المؤسسات الإعلامية عن كونها أدوات سياسية خارجية لدول عربية لإستخدامها ضد جيرانهم، وإعادة التركيز على شاشاتهم المحلية ، بدلاً من مهاجمة الأشخاص الوضيعين الى الحماة.

لذا، وحتى لا يُنظر اليهم على أنهم يعملون على نشر المعايير المزدوجة، فإن على صناع السياسة الأميركية التوقف أيضاً عن التذمر من التركيز الإعلامي الإخباري العربي على الصراع العربي- الإسرائيلي والعراق. فهذان الأمران مهمان بالنسبة للعرب، لذا فهما مهمان للإعلام العربي. ففي التغطية الإخبارية، يمكن للتغطية المحلية والإقليمية العربية أن تحدث في آن معاً. وكان لوجود إعلام مستقل نسبياً فوائد إضافية، فهو يكشف الفساد، يساهم بإقتصاد أكثر شفافية، ويعزز المعايير التعليمية والصحية الرفيعة المستوى.

وبالإضافة الى تعزيز هذه المحلية المستقلة في الإعلام الإخباري، فإنه يجب إتخاذ سلسلة من الخطوات الأساسية البديهية من قبل الحكومة. أولاً إنشاء نظام حي، مفوض وأكثر إستقلالية للديبلوماسية العامة ، وإعطاء رئيسه مكتباً في البيت الأبيض بصفة مستشار خاص للرئيس، الأمر الذي سيعطيه، أو يعطيها، قوة أكبر من التي يتمتع بها حالياً السكرتير المساعد في الخارجية لشؤون الديبلوماسية العامة. ثانياً، رفع التمويل المخصص للديبلوماسية العامة، توسيع مجال التدريب على اللغة العربية، وتأسيس هيكلية حوافز لتعلم العربية؛ على سبيل المثال، تقصير فترات المناوبة في الشرق الأوسط، التي تعتبر حالياً الأطول بالنسبة للديبلوماسيين الأميركيين. ثالثاً، تزويد الصحافيين العرب بوسائل أسهل وأوسع

تتيح لهم الوصول الى المصادر الأميركية؛ خاصة بالنسبة للطلاب والصحافيين؛ والتأكد من أن فريق العمل الإستشاري الأميركي مدرب بشكل مناسب في مجال العلاقات الإنسانية.
أخيراً ، الأخذ بالإعتبار مبادرات جريئة وخلاقة. على سبيل المثال، تأسيس "منحة عالمية للإبداع" (GEC) مع دول مانحة أخرى. وهذا سيكون الصالح الأفضل لروح التعددية الجديدة، ما يؤدي الى جمع الخدم، الفنانين، المفكرين وقادة المجتمع ورجال الأعمال في بوتقة واحدة. وكالمنح الوطنية للفنون والأعمال الإنسانية، فإن على الهيئة الجديدة، بتمويل وإدارة مشتركة مع شركاء دوليين بمن فيهم اليابان، الإتحاد الأوروبي، وربما حتى الصين، تقديم مكافآت عبارة عن منح وهبات لفنانين، مفكرين، مخرجين، منتجين وصحافيين من الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن على الـ GEC رعاية مباريات أدبية وإعلامية، حيث سيُمنح الفائزون فيها توزيعاً أو نشراً واسعاً لأعمالهم. وحتى لو تحولت بعض المشاريع المشاركة أو الفائزة لأن تكون ناقدة للسياسة الأميركية، فإنه لا يجب إستثنائها وإقصائها. أما المكسب الحاصل في سمعة الولايات المتحدة من ضمها لهؤلاء فقد يتجاوز تأثيرات الإنتقاد على الأرجح. فهذا الأمر سيظهر تطابق القيم والأفعال الذي سيعتبر هجوماً جذاباً باهراً يمكن أن يكون له تأثير تحولي عميق وواسع لأنه يبرهن على أن حرية الكلام وإحترام الآراء المعارضة هي بالواقع قيم يتم ممارستها وليس خطاباً مساعداً.

الإستنتاج

إن السمعة البائسة للولايات المتحدة في العالم العربي ليست مشكلة تواصل يمكن حلها بعمليات إتصالات؛ إنها قضية سياسية جوهرية يجب حلها بسياسات ذكية التي يجب التعبير عن منطقها وأهدافها بكفاءة ومهارة. وكما كتب الصحافي العربي البارز رامي خوري، " إن الناس الموجودون في واشنطن الذين يعتقدون" بأن الفهم العربي للولايات المتحدة يمكن إصلاحه من خلال قنوات تواصل أفضل " يقدمون مشاريع غير مثمرة، ما يعكس سياسات غير مناسبة، مبنية على أساس تحليل غيردقيق، ناشئ عن تشخيص خاطئ."

إن وسائل الإتصالات تشبه خليطاً من مواد البناء يجمع طوب الصرح معاً؛ فكما أننا لا نستطيع إستبدال الخليط مقابل الطوب، فإننا لا نستطيع إستبدال وسائل الإتصالات مقابل سياسات مشروعة وذات مصداقية. وبعد هذا الإعتراف، فإن إحدى أوائل أنشطة السياسة الخارجية للإدارة المقبلة يجب أن تكون إغلاق تلفزيون "الحرة"، وتوفير وظائف أخرى للأعضاء الكفوئين من فريقه العامل للعمل في الديبلوماسية العامة.

وفي نفس الإتجاه، يعتبر البحث عن قنوات وتكنولوجيات جديدة للتأثيرعلى العرب أمر لا طائل منه في غياب فهم إستراتيجي لأهمية المصداقية والمشروعية. وهناك أيضاً حدود تقنية وإجتماعية. فديبلوماسية - E تبدو عظيمة، إلا أن نسبة الدخول الى الإنترنت في بلدان عربية أساسية تتأرجح حول نسبة الـ ١%، ولن تتأثر بشكل جوهري بتوفير فرص الدخول الى الإنترنت في "الزوايا الأميركية". كما أن إستخدام أجهزة شخصية تفاعلية كالهواتف الخلوية يمكن أن يأتي بعكس النتائج المرجوة. إن الإستخدام الفعال لتكنولوجيات كهذه مبني على أساس المودة والألفة الشخصية المتبادلة والثقة الإجتماعية، والحكومات لديها مستويات متدنية جداً في كليهما. وكمسألة إستراتيجية، على الديبلوماسية العامة تجنب أسلوب بروباغندا إعلام "الدفع" مثل " الحرة"، والتركيز على إعلام "السحب"- ذلك الإعلام الذي يتمكن فيه المستمعون، المشاهدون، والمستخدمون من إنجاز رفوف المكتبة (الحاسوب) ، نقاط البيع والإنترنت، كلما زادت الصلة في المستقبل.

من المهم بالنسبة للديبلوماسية العامة الأميركية التذكر بأن مشكلة صورة أميركا في العالم العربي، بجزئها الأكبر، ليست الرسالة ولا الوسط. فالمشكلة هي في الأعمال والسياسات. أما بصيص الأمل في كل هذا فهو أن الفهم السلبي للولايات المتحدة في العالم العربي ليس قديماً ولا ثابتاً. فهذه المفاهيم هي نتيجة السياسات الأميركية وبالإمكان تحويلها بالنتيجة. إن الخطوة الأولى للتأثير على التحول الضروري هو التخلي عن "الحرب العالمية على الإرهاب" كإطار عمل رئيسي للحكومة الأميركية بما يتعلق بالإنخراط والشراكة العالمية. وهذا يعني إنهاء إستخدام كل من العمل الإستباقي وخطاب المواجهة؛ إقحام هواجس إجتماعية وإقتصادية في السياسة الخارجية والديبلوماسية العامة؛ وإعادة التركيز على القوة الكاملة، النفوذ، وموارد الولايات المتحدة لرعاية سلام ثابت وشامل في الشرق الأوسط، وهو إنجاز قال ٦٢% من

المتجاوبين العرب مع الإستطلاعات بأنه سيحسن من نظرتهم الى الولايات المتحدة – أكثرمما ستفعله أنشطة أميركية عديدة ممكنة. على الجهود أن تركز على فهم العالم العربي كمنطقة متميزة ذات هواجس وهويات متعددة، من دون فقدان الرؤية حول القضايا العربية الرئيسية. وفي هذا المسعى، فإن التحدي الأصعب و الأهم هو العمل على توازن الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأمد مع النتائج المرغوبة القصيرة الأمد.